الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

كانون الثاني/ يناير 2025

العدد 80

طلعنا عالحرية

السعر ٢٠٠٠ ليرة سورية أو مساهمة لبناء التيار وحتى مجاناً

جريدة الخط الأمامي، لسان حال تيار اليسار الثوري، الذي تأسس في منتصف شهر تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١١ من رحم الثورة الشعبية السورية العظيمة. جريدتنا تعبر عن المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتطرح المساهمات الفكرية الاشتراكية الثورية بارتباطها مع خبرات نضال الجماهير والتحليل الملموس للواقع ضمن سياقات الثورة الشعبية العاصفة التي اندلعت في آذار 2011، وفق مرجعيتنا الماركسية الثورية الأممية، ومن الخبرات النضالية الطويلة للطبقة العاملة السورية.

لقد مثّلت الثورة الشعبية السورية مختبرًا حيًّا لولادة التنظيم الذاتي للطبقات الكادحة من خلال تشكيل التنسيقيات والمجالس المحلية كأدوات تعبّر عن الإرادة الجماهيرية القاعدية. هذه التجارب لم تكن مجرّد لحظات عابرة، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من التراث النضالي الذي يشكّل ركيزة أساسية لتيارنا في تقديم البديل الاشتراكي كإجابة تاريخية على أزمة النظام الرأسمالي المتداعية اممياً و سورياً.

إننا، ورغم إدراكنا بأن منظمتنا لم تصبح بعد الحزب العمالي الاشتراكي الثوري المنشود، لكنها تعمل بحزم على بنائه كشرط ضروري لمواصلة النضال الطبقي والانتصار في الموجات الثورية المقبلة.

ومن هنا، فإننا ندعو جميع المناضلات والمناضلين المؤمنين ببرنامجنا ورؤيتنا الثورية إلى الانضمام إلينا، في سبيل الدفع بمشروع بناء الحزب الثوري إلى آفاقه التاريخية، بما يضمن انتصار الثورة الشعبية الجارية ويُمهّد الطريق لتحقيق مجتمع اشتراكي تسوده العدالة والمساواة والتحرر الشامل للبشر.

لبناء تيار اليسار الثوري الاممي
يمكنكم الانضمام عبر الكود في الاسفل

السعر ٢٠٠٠ ليرة سورية أو مساهمة لبناء التيار وحتى مجاناً

سقط النظام ولم تنتصر الثورة بعد..!

افتتاحية العدد 80

هيئة التحرير

في الثامن من الشهر الأخير من العام الماضي تفكك وانهار نظام الطغمة الدموي لآل الأسد بسرعة مذهلة، فقد وصلت قوات ردع العدوان من إدلب الى دمشق بأحد عشر يوما. لقد أثار هذا الحدث بهجة هائلة لدى السوريين/ات وكأن كابوسا قد انزاح عن صدورهم، وفي نفس الوقت انفتحت امامهم آفاق عظيمة للتحرر والنشاط السياسي العلني يرافقها شعور قلق لدى قطاعات منهم تدور حول هوية السلطة الجديدة ومخاوف مما قد يأتي.

والحال، فإن تفسير حيثيات ما جرى يستدعي التشديد على عدد من المعطيات. بعد أكثر من ثلاثة عشر عاما من الثورة الشعبية ومن الوحشية البشعة التي مارسها النظام في محاولته لسحق الجماهير الثائرة بالقتل والتدمير والتهجير، وبعد ان قامت أطراف الثورة المضادة بتحطيم ما تبقى من قوى الثورة الشعبية، وصلت البلاد والشعب السوري الى اقصى درجات التفكك والانهيار الاجتماعي والجغرافي. أصاب هذا التفكك والإنهاك النظام البائد نفسه، فقد زعزعت الثورة السورية، رغم ما تعرضت له من هزائم، أركانه الأساسية وأصبح استمرار بقائه رهن بإرادة حلفائه وتدخلهم العسكري المباشر ولا سيما روسيا وإيران وميليشياتها وحزب الله. ورغم استمرار سيطرته على أجزاء كبيرة من سوريا بقي النظام أصم امام مطالب الإصلاح السياسي من معارضة ليبرالية هي ذاتها هشة وضعيفة، كما أنه ادار الظهر لليد التي امتدت له لمحاولة إنقاذه من طرف بعض الدول العربية وتركيا. والاسوأ من ذلك، هو قيام النظام بامتصاص اخر رمق باق لدى السوريين وبالأخص حاضنته الاجتماعية التي تلاشت تماما في السنوات الأخيرة، حيث أنه لم يكتف بأن أودى بأبنائها الى الموت المحتم بل عمد بكل فجور الى مزيد من نهب مقدراتها ومن إفقارها المريع.

هكذا تحول الشعب السوري بغالبيته العظمى الى حالة من الفقر المدقع، وفي الوقت عينه انحط نظام الأسد الفار الى نظام متهالك آيل الى السقوط، فاقد لكل مقومات الاستمرار والبقاء، ينتظر من يلقي عليه قبلة الموت.

جاءت الفرصة مع التقاء مصالح بين دول إقليمية ودولية ارتأت بأن الظروف قد باتت مؤاتية لكنس هذا النظام المحتضر، الذي بات يشكل عائقا وعبئا لا معنى له، وبالأخص بعد فقدان حلفائه من قدرتهم و/او رغبتهم على الإبقاء عليه. لم يكن متاحا من قوة مسلحة، من حوالي أربعين الف مقاتل، تتسم بانضباط مقبول، سوى هيئة تحرير الشام للقيام بسدل الستار الأخير على قصة موت معلن لنظام مجرم ومنبوذ ومحتضر.

يبقى ان الفاعل الرئيس الذي نخر أسس النظام وفكك مقوماته هي تضحيات أجيال من السوريين/ات، ولا سيما الجماهير الشعبية في ثورتها العظيمة لعام 2011. فالجماهير السورية المكافحة ضد النظام هي نفسها المحرر الحقيقي.

ابتهجت الجماهير بسقوط النظام واستعادت مباشرة حريتها بالتعبير والتنظيم والاحتجاج.

تعج سوريا اليوم بعشرات التجمعات والنشاطات يوميا وتشهد بدايات تشكيل نقابات مستقلة. وتعود الجماهير إلى التدرب مجددا على النشاط المنظم وحرية التعبير. مساحة الحريات المنتزعة تشكل مكسبا هائلا للشعب السوري يجب المحافظة عليه وحمايته من أي محاولات ونزوع للحد منه، من أي طرف جاءت. كما أن السلطة الجديدة المؤقتة التي تحاول أن تحظى على قاعدة اجتماعية تستند عليها تواجه ضغوطات عدة، أهمها الضغط الجماهيري من الاسفل لحماية مساحة الحريات المكتسبة وتوسعها وبناء نظام ديمقراطي وإجراءات اجتماعية لصالح الشرائح الشعبية والمفقرة في مواجهة الدعوات الى الاقتصاد الحر والتسريحات الواسعة الجارية بحق الموظفين والعاملين في القطاع العام. ومن جهة أخرى هنالك ضغوط من بعض اطراف السلطة الجديدة تدفع الى التشدد والتمسك بمشروعها السلفي الجهادي رغم تغير الظروف. ومن جهة ثالثة هنالك الاعتداء الإسرائيلي على الأرض السورية وقضم المزيد منها وأيضا ضغوط الأنظمة العربية والغربية لتأمين مصالحها.

ليس اليوم سوى بداية لسيرورة تغيير سياسية واجتماعية طويلة مليئة بالفرص والمخاطر في آن معا. لذا فان ما يطرحه الواقع علينا بإلحاح في هذه اللحظة الحرجة هو العمل على تنظيم كتل المصالح الاجتماعية والارتقاء بالنضالات الجماهيرية الجارية وبناء الجبهات المتحدة على أساس برامج عمل حول القضايا الديمقراطية وضد الطائفية والشوفينية وحول القضايا الاجتماعية وأيضا حول القضايا الوطنية لاستعادة كل الأراضي المحتلة ودعم الشعب الفلسطيني من اجل تحرره ومعاداة قوى الاستعمار والامبريالية، لتحقيق العدل والاستقلال والحرية لكل السوريين/ات.

كل السلطة والثروة للشعب

عاش انتصار الشعب السوري

هيئة التحرير

هزمت الجماهير السورية نظام الطغمة لآل الأسد وتلاشى سريعاً، وفر الدكتاتور الأرعن الذي أوصل البلاد والشعب إلى حالة كارثية لا تطاق. هكذا في الثامن من ك1/ ديسمبر تحرر الشعب السوري . وخرج من اليأس إلى الحرية ليقرر بيده بناء مستقبل حر وكريم. لقد واجه شعبنا الأبي هذا النظام الدموي الجاثم على صدورنا منذ السبعينات وقدمت أجيال عدة من شبابه وشاباته أغلى التضحيات في مواجهته. واندلعت الانتفاضة في آذار 2004 ضده. ورغم جبروت ودموية النظام البائد هبت الجماهير السورية في أعظم ثورة في تاريخ بلادنا في آذار 2011. هزت أركان النظام الأسدي وفككت أركانه، رغم التضحيات الهائلة التي قدمتها في سبيل تحررها من براثن نظام متوحش ومجرم بحق شعبه.

يا جماهير شعبنا

لقد تأسس حزبنا: تيار اليسار الثوري في خضم ثورة 2011 حيث بزغ من لجنة دعم الانتفاضة السورية التي تشكلت في 17 آذار/ مارس 2011 وأعلن رسمياً عن تشكيل تيار اليسار الثوري في منتصف ت١/أكتوبر 2011. ولم يتوقف يوماً حزبنا عن النضال من أجل تحرر شعبنا من نظام الأسد وشارك رفاقنا و رفيقاتنا في كل أشكال النضال الجماهيري من المظاهرات والتنسيقيات والاغاثة وغيرها. ودفع حزبنا ثمنا باهظاً في نضاله الثوري ضد النظام سقط له باقة من أفضل المناضلين والثوار وجرح آخرون وتعرضوا للاعتقال والتهجير. ولكن حزبنا خلال أكثر من عقد من الزمان لم يتخل أبداً عن التزامه في النضال الثوري في صفوف الناس من أجل خلاصها وتحررها. وتعامل حزبنا بتكيف عال مع تغير ظروف النضال ودوماً مع الجماهير ومن أجل حريتها. مبتعداً عن المؤتمرات والأعمال النخبوية التي لم تجد نفعاً.

أيها الشعب السوري العظيم

هنيئاً لنا جميعاً هذه اللحظة التاريخية لتحررنا وخلاصنا من نظام قتلنا وأفقرنا

وشردنا ومزق بلادنا جاعلاً منها مرتعاً لجيوش وميليشيات أجنبية. كما أنه فرق السوريين/ ات على أساس طائفي وعرقي وعشائري ومناطقي. بهدف استئثاره بالسلطة. إن سقوط نظام الأسد وتحررنا منه هو انتصار لنا جميعاً. وهو نهاية مرحلة مظلمة ولكنه بداية مرحلة اخرى نسعى لتكون مرحلة تحرر من الاستبداد والبناء. وهي فرصة للشعب السوري برمته، أياً كان انتمائه الديني أو العرقي، لبناء سوريا الحرة الجديدة على أنقاض نظام الدكتاتورية القاتل. وأن يحشد كل الطاقات من أجل أن لا يتكرر نظام الاستبداد بوجه آخر. وتعود البلاد إلى دورة جديدة من العنف والخراب.

يا جماهير الشعب السوري

في خضم فرحة الانتصار والحرية التي نعيشها في هذه المرحلة الانتقالية، علينا أن نركز الجهود على الخروج منها باقصر وقت وبأفضل الشروط لبناء سوريا التحرر والاستقلال والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. هذا يتطلب إعادة تفعيل العمل السياسي وتعزيز حرية الأحزاب والتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات وحرية الصحافة والتجمع والتظاهر السلمي.

كما إننا نعتقد أن الخروج الأسلم من هذه الفترة الانتقالية يتطلب تشكيل حكومة انتقالية شاملة تضم تمثيلاً لكل الحساسيات السياسية والاجتماعية توفر الأمان وجو الحرية والتعددية ووحدة وسلامة الأراضي السورية وتعيد هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية. وتكون لها مهمتين. الأولى: توفير المناخ والشروط اللازمة بأقرب وقت لإجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس التمثيل النسبي، سوريا دائرة واحدة، لجمعية تأسيسية تقر دستوراً علمانيا لسوريا الجديدة. وعلى أساس ذلك تقوم هذه الحكومة الانتقالية بالمهمة الثانية: توفير كل الشروط اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة.

بهذا يقوم الشعب السوري نفسه في بناء أسس سوريا الحرة والديمقراطية التي تضم كل أبنائها وبناتها على قدم المساواة وتقر بحقوق القوميات الكردية والسريانية والتركمانية دستورياً كمكون أساسي، إضافة إلى المكون العربي، من مكونات الشعب السوري العريق.

ندعو كافة القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية إلى تنسيق العمل والجهود لدفع العملية الانتقالية باتجاه بناء نظام ديمقراطي لا طائفي يحقق مصالح الشعب السوري كله. كما ندعو داعمي التحرر والعدالة الاجتماعية إلى الانضمام إلى حزبنا والمشاركة في نشاطاته العامة.

ولكي يستعيد الشعب السوري حقوقه وسيادته كاملين لا بد من خروج كل الجيوش والميليشيات الأجنبية من بلادنا، وادانة العدوان الصهيوني المستمر على سوريا ووضع نصب أعيننا استعادة أراضينا المحتلة ولا سيما الجولان المحتل، فالقصف الإسرائيلي الأخير على بلادنا المدمر لقدراتها العسكرية يؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي يبقى خطراً داهماً على شعبنا ووطننا، وهنا نجدد دعمنا لكل الشعوب التي تقاوم المستعمرين وبالأخص الشعب الفلسطيني الشقيق.

في خضم هذه المرحلة التحررية المليئة بالفرص والتحديات فإننا نتوجه إلى شعوب المنطقة والعالم وبالأخص إلى قواها اليسارية والديمقراطية لنقول لهم أن جماهير الشعب السوري وقواه السياسية التحررية تحتاج منكم إلى مزيد من اليقظة والتضامن العملي لكي تنتقل بلادنا من عصر الاستبداد إلى عصر الحرية والكرامة التي حملتها ثورته الشعبية العظيمة في آذار/مارس 2011.

المجد للشهداء

عاشت ثورة آذار 2011

عاش يوم سقوط نظام الأسد في 8 كانون الاول / ديسمبر 2024

كل السلطة والثروة للشعب

بيان التيار الاشتراكي الأممي حول سقوط نظام الأسد سوريا

بيان تنسيقية التيار الاشتراكي الأممي

١. نرحب بسقوط نظام بشار الأسد في سوريا. نهنئ الشعب السوري على هزيمة الديكتاتورية التي حكمتهم لأكثر من 50 عامًا، قتلت مئات الآلاف، أفقرَت وشردت الملايين، ومزقت البلاد. لقد انتصرت أخيرًا الثورة الديمقراطية الشعبية التي بدأت في مارس 2011.

٢. رفع عن كاهل الشعب السوري عبء ثقيل. سقوط الأسد يمثل فرصة للسوريين، بغض النظر عن دينهم أو عرقهم، لبناء سوريا جديدة حرة ومستقلة على أنقاض هذه الديكتاتورية الدموية.
إن سقوط الديكتاتور الدموي السوري بشار الأسد يبرر الثورة الديمقراطية والشعبية في آذار/مارس 2011. الصورة: ويكيميديا / المشاع الإبداعي.

٣. رد النظام على الثورة بإشعال حرب مدمرة دامت لأكثر من عقد. بمساعدة حلفائه – روسيا، إيران، وحزب الله – تمكن الأسد من سحق القوى الثورية عسكرياً. ومع ذلك، قوضت المقاومة الشعبية النظام بمرور الوقت، مما جعله غير قادر على الدفاع عن نفسه عندما شنت هيئة تحرير الشام (HTS) هجومها.

٤. لحظة السقوط تشكلت بفعل عوامل داخلية وخارجية متداخلة، شملت انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، ضعف إيران وحزب الله بسبب الهجمات الإسرائيلية منذ سبتمبر، رفض النظام تطبيع العلاقات مع تركيا، رفضه لأي حل سياسي تفاوضي، وانهيار مؤسساته، خاصة الجيش.

٥. تقدم هيئة تحرير الشام وقوى المعارضة الأخرى لم يكن ممكنًا دون دعم تركيا وموافقتها. كانت المواجهات الكبرى مع قوات النظام محدودة، وسقطت المدن بوتيرة استثنائية. سقطت دمشق خلال 12 يومًا فقط. رفضت قوات النظام، بما في ذلك الجنود وضباط الصف، الدفاع عن النظام، تاركين أسلحتهم وعائدين إلى قراهم ومدنهم. وحينما أدركت الجماهير انسحاب قوات النظام، نزلوا إلى الشوارع يهتفون بسقوط النظام والتحرير، ومن ثم تحركت قوات هيئة تحرير الشام عبر المدن.

٦. الحرب سمحت للقوى الخارجية بتقسيم مناطق النفوذ في سوريا، ويستمر ذلك رغم فرار عائلة الأسد. تمتلك تركيا الآن نفوذاً مهيمنًا. ورغم أن الولايات المتحدة وإسرائيل ربما كانتا تفضلان بقاء نظام الأسد ضعيفًا، إلا أنهما ترى سقوطه جزءاً من عملية "إعادة ترتيب الشرق الأوسط" التي بدأت مع الهجوم على لبنان. أطلقت إسرائيل قصفًا مكثفًا لتدمير القدرات العسكرية السورية، وعززت سيطرتها على مرتفعات الجولان، واحتلت أراضي جديدة، بهدف تحويل سوريا إلى دولة منزوعة السلاح بغض النظر عن شكل الحكم في المستقبل. كما شنت الولايات المتحدة غارات جوية متعددة وتحتفظ بمنطقة نفوذ خاصة بها في سوريا، مما يشكل تهديدات كبيرة للحرية الجديدة للشعب السوري.

٧. تسيطر هيئة تحرير الشام الآن على الحكومة في دمشق. ورغم انضباطها وفعاليتها، فإنها طبقت سياسات قمعية ومحافظة اجتماعيًا في إدلب. لديها قاعدة اجتماعية محدودة، و ستكافح لتحقيق توازن بين طموحاتها ومصالحها ومطالب القوى السياسية السورية الأخرى والقوى الخارجية، مما يُنذر بمزيد من عدم الاستقرار والصراع.

٨. ندعم كافة الجهود لتوسيع وتعزيز تنظيم الطبقة العاملة والجماهير ضد الرأسمالية السورية والمستغلين الإمبرياليين و الإقليميين. وندعم مطالب رفاقنا في تيار اليسار الثوري للإسراع ببناء سوريا ديمقراطية:

. حماية الحريات العامة والفردية: يجب صون الحريات التي انتزعها السوريون بتضحيات كبيرة، وإحياء النشاطات السياسية والنقابية والاجتماعية، بما في ذلك حرية تشكيل ونشاط الأحزاب والجمعيات والنقابات، وضمان حرية الرأي والإعلام والتنظيم والاحتجاج.

. حكومة انتقالية شاملة: تضمن هذه الحكومة الحريات، توفير الأمان للمواطنين، ترفض الطائفية والعنصرية، وتعيد هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية لحماية السيادة الوطنية والحدود. على هذه الحكومة أن تُهيئ الظروف لانتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور ديمقراطي جديد وتنظيم انتخابات برلمانية حرة ونزيهة على أساس التمثيل النسبي.

. توحيد جهود الحركات اليسارية والديمقراطية في سوريا: يجب على اليسار الانخراط في النضالات الشعبية لبناء نظام ديمقراطي غير طائفي يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة.

. إنهاء كل الاحتلالات الأجنبية: العمل على طرد كافة القوات الأجنبية وتحرير الأراضي المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان.

. مناهضة الاحتلال الإسرائيلي: مقاومة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة وتجديد الدعم الثوري المبدئي للقضية الفلسطينية.

٩. يجب على تركيا إنهاء عملياتها العسكرية وسياساتها في سوريا التي تؤجج التوترات بين قوات المعارضة السورية والمعارضة الكردية. أي صراع بين الأكراد والشعوب الأخرى في سوريا قد يؤدي إلى حرب أهلية جديدة ويهدد حقوق الشعب الكردي في العيش وتقرير المصير بحرية.

١٠. رد فعل السياسيين السائدين واليمين المتطرف في أوروبا وتركيا على سقوط الأسد كان بمطالبة اللاجئين السوريين بالعودة إلى بلادهم. أعلنت النمسا خططًا لترحيل السوريين، فيما أوقفت بلجيكا وبريطانيا وفرنسا واليونان وألمانيا طلبات اللجوء السورية. اللاجئون السوريون هم ضحايا قمع الأسد والعنصرية ضد المهاجرين. لديهم الحق في العودة إذا اختاروا ذلك، كما لديهم الحق في البقاء في الدول التي أعادوا بناء حياتهم فيها. من المشين استغلال هذا الانتصار الديمقراطي لتبرير المزيد من الكراهية العنصرية. نحن نرحب بالمهاجرين واللاجئين ونرفض جميع أشكال قيود الهجرة.

حرية المجتمع من حرية النساء

بيان مشترك صادر عن تيار اليسار الثوري، حزب العمل الشيوعي «منظمة الخارج» و رابطة العمل الثوري

١٨ كانون الثاني 2024

تثير التصريحات العديدة لقيادات في إدارة العمليات العسكرية استنكاراً واسعاً في أوساط الحركات النسوية السورية، ومنظمات المجتمع المدني، والقوى الديمقراطية واليسارية في سوريا والمنطقة والعالم، وتعزز من مخاوفهم عن جدية عملية الانتقال الديمقراطي، حيث تعكس تلك التصريحات نية البعض في تغييب دور المرأة السورية البارز والضروري في المشاركة في الفضاء العام وفي جميع مفاصل العمل السياسي وفي بناء سوريا الديمقراطية لكل ابنائها وبناتها، وفي أي موقع كان،

لذلك: إننا نؤكد أن قضية حقوق النساء هي ليست مجرد قضية حقوق أساسية، بل هي قضية سياسية تحدد طبيعة الحكم، وغير خافٍ على أحد أن العمل من أجل حقوق المرأة، هو عمل من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والمساواة.

ندعو جميع القوى السورية الحيّة من منظمات مجتمع مدني، وأحزاب وتجمعات سياسية إلى التأكيد على ضمان حقوق النساء، ومشاركتهن الفاعلة في سوريا المستقبل، وفق المحددات التالية :

سوريا دولة مستقلة ذات نظام ديمقراطي و سيادة على كامل أراضيها ترعى التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة .

إعداد مشروع دستور للبلاد يضمن الحريات العامة والفردية و يضمن كافة حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية ضامنا المساواة الكاملة بين الجنسين ويستند إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وسمّوها على القوانين الوطنية.

ضمان مشاركة المرأة في كافة مفاصل العملية السياسية , وفي جميع المؤسسات الحالية أو الانتقالية بنسبة لا تقل عن ثلاثين بالمئة وصولا الى المناصفة، كأداة لترسيخ التمثيل النسوي.

تجريم العنف والتمييز ضد النساء وإلغاء كافة القوانين التمييزية ضدهن.

اطلاق الحريات العامة وضمان حرية الرأي والتعبير، ومحاربة خطاب الكراهية وخطاب التمييّز .

إصدار قانون جديد يضمن حرية تشكيل وعمل منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات المدافعة عن حقوق النساء.

ضمان المساواة الكاملة في الأجور بين الرجال والنساء و ربط تلك الأجور بمعدل الأسعار

يقتضي الحرص على عدم إقصاء النساء توحيد الأجندة النسوية في المطالبة بضمان المشاركة الفاعلة للنساء من قبل التجمعات النسائية.

درعا تنتفض ضد الاحتلال الصهيوني: مظاهرات وقمع بالرصاص

أهالي درعا يواجهون المحتل الصهيوني بصدور عارية كما واجهوا طغيان نظام الطغمة

تجمع عدد من أهالي بلدات حوض اليرموك بريف درعا الغربي قرب ثكنة الجزيرة غربي «معرية» في مظاهرة احتجاجية ضد الاحتلال الصهيوني يوم الجمعة 20 كانون الأول 2024 والذي توغل واحتل مساحات إضافية من الأراضي السورية.

ورفع المتظاهرون شعار "سوريا حرّة حرّة، إسرائيل تطلع برّا"، خلال توجههم نحو ثكنة عسكرية تمركزت فيها قوات العدو، قرب بلدة معرية، في أقصى جنوب غربي درعا.

ووفق إفادة شبكات إعلامية محلية، واجهت قوات جيش الاحتلال المجرم المتظاهرين السوريين ضده بالقمع والرصاص. حيث قامت قواته المتمركزة بالثكنة بإطلاق النار وترهيب المتظاهرين لمنعهم من الاقتراب.، ما أسفر عن إصابة شاب من بلدة كويا، في قدميه.

وتأتي المظاهرة بعد مطالبة وجهاءِ المنطقة العدوَ، خلال لقاءات إجبارية فرضها الأخير تحت التهديد، الانسحاب من منطقة وادي اليرموك وإتاحة المجال للعمل في الحقول هناك خلال موسم الزراعة الحالي.

وبحسب تسجيلات مصورة لوجهاء من المنطقة، طلب العدو منهم إحضار قائمة بأسماء المزارعين الراغبين في دخول منطقة حوض نهر اليرموك، لدراستها قبل الموافقة عليها.

وكانت منصات محلية سورية نشرت مشاهد لوجود قوات

الاحتلال الإسرائيلي في ثكنة الجزيرة بالقرب من بلدة المعرية في ريف درعا الغربي. كما وثقت المنصات الإعلامية نفسها كلمات بالصوت والصورة لعدد من الأهالي المتظاهرين ضد الاحتلال أكدوا فيها تمسكهم بوطنهم سورية ورفضهم الاحتلال الصهيوني وأنه نغص عليهم فرحتهم بسقوط نظام بشار الأسد.

وفي أعقاب سقوط نظام الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد في 8 ديسمبر/كانون الأول الجاري استغلت القوات الإسرائيلية انسحاب الجيش السوري من مواقعه المحاذية للجولان السوري المحتل وبعض المواقع في جنوب سوريا، وتوغلت بريا معلنة السيطرة على المنطقة العازلة واحتلال جبل الشيخ شمالا، والتقدم في القنيطرة حتى درعا باتجاه الحدود الأردنية السورية جنوبا.

سنبقى ندعوا جميع السوريين والسوريات للتظاهر في الساحات الرئيسية في كل المدن السورية، رفضًا للعدوان والتوغل الصهيوني ودعمًا لنضال أهلنا في درعا.

ولتكن هذه المظاهرات تعبيرنا المشترك عن وحدة الشعب السوري في مواجهة الاحتلال والعدوان، وتأكيداً على تمسكنا بحقوقنا ورفضنا لأي تدخل خارجي يمس سيادة وطننا. لنقف جميعًا صفًا واحدًا في وجه الاحتلال، ولنرفع صوتنا عاليًا من أجل حرية سوريا واستقلالها.

الطائفية في الشرق الاوسط

نص الندوة الأخيرة للرفيق **باسم شيت** «الطائفية في الشرق الأوسط»ـ التي قدمها في مؤتمر الماركسية الأممي الذي نظمه حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا في تموز/يوليو عام 2016. ونشرتها مدونة كتابات وترجمات ونعيد نشره لراهنيته اليوم.

ما نقرأه في أغلب الأحوال عن "الإرهاب" في الشرق الأوسط هو أن ما يحصل هو عبارة عن ألف سنة من الصراع في شبه الجزيرة العربية والانقسام حول من يجب أن يحكم الدولة الإسلامية طوال هذه المرحلة. ولكن من الأمور الرئيسة التي نتجت عن ذلك، هو إخبار الناس، خاصة عبر وسائل الإعلام الغربية، هو أن الطائفية تشبه شيئا مطبوعا في الحمض النووي للشعوب في الشرق الأوسط. وأن الناس لا يستطيعون التملص من هذا الوصم لأن [هذا] التاريخ هو واقع الحال في العالم العربي.

هذا ما يكتبونه، ولكن للرد عليه، هناك إجابة بسيطة؛ قال ماركس عام 1852، إن البرجوازية في ظل الأزمة الثورية على نحو خاص، تستحضر، في الحقيقة، الماضي المكون من شعارات ولغة آفلة وتحاول وضعها في الحاضر، حتى تفسر الأخير وتناقضاته. هذا ليس ما قاله ماركس حرفيا، أنا فقط أقول الفكرة العامة.

اليوم هذا هو الحال بالضبط، نسمع لغة لتفسير الأزمة عندما لا توجد بدائل ثورية أخرى لفهم الأزمة الفعلية. وذلك يعود إلى عدم وجود تيار ثوري فعلي يهيمن على اللغة السياسية ضمن الأزمة القائمة التي يعيشها الشرق الأوسط.

لذا السؤال الأساسي هو كيف تطور الإرهاب، ولماذا يلعب الدين دورا مهما في السياسة وفي الشرق الأوسط؟

لفهم ذلك، علينا العودة إلى بداية الكولونيالية في الشرق الأوسط. بات الدين في حد ذاته موطئ قدم للكولونيالية في الشرق الأوسط. عندما جاء الديبلوماسيون الكولونياليون الأوائل، وخاصة الأوروبيون والفرنسيون، إلى المنطقة، وأوضحوا أنهم يفهمون السلطنة العثمانية وتكوين الشرق الأوسط كما لو أنه فسيفساء لكيانات منفصلة ومختلفة تعيش إلى جانب بعضها البعض. وبالتالي، صاغوا مشكلة تلك المنطقة بأنها تكمن في الاستبداد الإسلامي والحل هو العلمانية المسيحية العقلانية بهذا المعنى.

وإذا عدنا إلى الكتابات الكولونيالية المبكرة عن لبنان وسوريا، سنفهم كيف كانت هذه اللغة تفهم بشكل أساسي المجتمعات في تلك المرحلة داخل البلد. وإذا نظرنا كذلك إلى التطورات المبكرة للرأسمالية الأوروبية وتدفق رأس المال إلى السلطنة العثمانية، سنرى أن الروابط الأساسية كانت تبنى مع المؤسسات الدينية كوسيلة لخلق مصداقية معينة لحماية الأقليات ضد "المشكلة" الإسلامية الكبرى أو الدولة في تلك المرحلة. على الرغم من أن الفارق الأساسي في تلك النقطة كان بين ما نراه على سبيل المثال، في تطور الرأسمالية في أوروبا وتطور الرأسمالية في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، عندما كانت الرأسمالية تتطور في أوروبا وتولت البرجوازية الوطنية الجديدة النضال ضد الدولة القائمة، كانت المؤسسات الدينية الأوروبية في تلك المرحلة في ذروة قوتها.

حصل اندماج كامل، أو بدرجات متفاوتة، بين المؤسسات الدينية والدولة الإقطاعية في تلك المرحلة. في حين في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كان لدينا بنى متعايشة في ظل القانون المدني في السلطنة العثمانية، في نفس الوقت، لدينا المؤسسات الدينية إلى جانبها. في العديد من النقاط كانت تحت القانون. وكان القانون المدني بالتالي يتمتع بسلطة أعلى من القانون الديني. وقد شهدنا الكثير من التغيرات في الشريعة والمحاكم الدينية وفقا للتغيرات التي طرأت على سياسات الحكم العثماني وقتها.

لذلك، عندما بدأت الكولونيالية في التوجه نحو الشرق الأوسط، حاولت فرض المزيد من الهيمنة في ظل تراجع السلطنة العثمانية، كانت الطريقة التي شكلت بها سياستها هي عبر حماية الأقليات ضد هيمنة الأغلبية.

بالتالي، في جبل لبنان، على سبيل المثال، كانت الصفقة بين المستثمرين الفرنسيين والكنيسة المارونية هي بالسماح لهم بالحصول على وصول أفضل [إلى "المناطق المسيحية"] وبناء مصانع الحرير بشكل أساسي واستيراد إنتاجها إلى السوق الفرنسية. فما حصل هو حصول تدفقات رأسمالية اتجهت نحو مجتمعات معينة، في حين كانت مجتمعات أخرى تعيش من العمل الزراعي.

لذا، تطورت طبقة عاملة جديدة، على سبيل المثال، في جبل لبنان داخل المجتمعات المسيحية، في حين كانت المجتمعات المسلمة تعيش من الزراعة المعيشية، بالتالي هذه التحولات هي التي شكلت المجتمع.

لذلك في مرحلة الستينيات من القرن التاسع عشر، سجل ارتفاع في هجرة الفلاحين المسيحيين إلى خارج البلاد، وتحولت نسبة كبيرة من الفلاحين إلى العمل الصناعي. وفي المجتمعات المسلمة كانت الطبيعة المهيمنة للاقتصاد قائمة على الإقطاعية.

هنا يتضح لنا أن ما حصل (ويحصل) هو التطور المتفاوت والمركب، الذي تكلم عنه تروتسكي [وسواه] ، وهو مسألة بالغة الأهمية لفهم كيفية تشكل هذه التناقضات، وكيف شكّلت بنية الرأسمالية في المنطقة السياق والأرضية المناسبة للغة الطائفية والخطاب الطائفي، وكذلك الأيديولوجية المخيفة الكامنة وراءها. وإذا نظرنا عن كثب إلى هذه التطورات في وقت لاحق، فسنجد أن هذه هي الطريقة التي تشكلت بها الدولة والبرجوازية الوطنية في هذا السياق من التطور المتفاوت والمركب.

لذلك، عندما ننظر إلى المرحلة الأولى من التطور، خاصة بعد التحرير الذي حصل

على يد حركات التحرير الوطنية، هناك فكرة عامة مفادها أن هذه الدول هي دول علمانية عربية تواجه بالأساس الكولونيالية وتحاول إقامة نظام علماني. ولكن إذا نظرنا عن قرب إلى هذه الدول، فسنرى ما هو عكس ذلك.

لقد استعمل جمال عبد الناصر سلطة الأزهر، كمؤسسة رئيسة لمواجهة جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تتزايد قوتها، والتي كانت تكتسب زخما متزايدا في مصر. وكيف استعمل الأسد المؤسسة الدينية كذلك لمواجهة الإخوان المسلمين، في ذات الوقت، دفع الكثير من المال لبناء المساجد والجمعيات الخيرية الدينية لمواجهة المنظمات العلمانية أو المدنية داخل المجتمع. والأمر عينه فعله صدام حسين مع المؤسسات الدينية في العراق لصد أي انتفاضة. وبالتالي، هذه السياسات القومية استعملت السياسة الطائفية في عدة مراحل من حكمها. وفي الوقت عينه، تشكلت المقاومة ضدها. وكانت هذه المقاومة تأتي من اليسار في بعض الأحوال، أو حتى من التيارات الدينية والإسلامية.

ونستطيع أن نرى هذه الأمور في مراحل عديدة من تاريخ الشرق الأوسط وخاصة مع صعود حركات التحرر الوطني في السبعينيات وتطور ما نعرفه عن الخريطة الحالية للشرق الأوسط. على سبيل المثال، عندما ننظر إلى هذه الخريطة، نرى أن الدولة الإيرانية تشكلت وفقا لنموذج القومية الشيعية. إضافة إلى تشكل دول أخرى استنادا إلى نموذج القومية السنية. وفي لبنان، مثلا، نجد مزيجا من الطوائف المتعددة أو الهويات الطائفية المختلفة المجتمعة معا في دولة واحدة. فنشهد تعايشا سطحيا للغاية.

تتبنى مصر مثلا الخطاب السني المهيمن، الخطاب السني باعتباره القاعدة الأساسية للقومية العربية. الأمر نفسه في العراق خلال حكم صدام. في نهاية المطاف، نجد أن المقاومة الفلسطينية التي حافظت على مستوى كبير من الخطاب العلماني، على سبيل المثال، عندما دخلت في الحرب الأهلية اللبنانية تبنت خطابات طائفية على نحو متزايد.

من هنا، طرح يسار الحركة الوطنية خلال الحرب الأهلية نظرية تقوم على محاربة دين الظالمين بدين المظلومين. وهذا يعني عمليا أن الحكام المسيحيين هم الظالمون، وبالتالي إن المعركة في الأساس هي معركة بين المسلمين والمسيحيين.

وقد أدى هذا إلى تحول الكثير من المقاومة اليسارية والعلمانية نحو خطاب أكثر طائفية. حتى الآن على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى الأحزاب الشيوعية واليسار القومي، سنجد أن هذا الخطاب ما زال يتردد صداه فيها حيث تعتبر أن المناطق المسيحية مرتبطة مباشرة بالبرجوازية، في حين ترتبط المناطق الإسلامية بالطبقة العاملة.

هذا الجزء من الخطاب والسياسة اليسارية فيه الكثير من الضرر لأنه يعني تحويل الطائفية من لغة البرجوازية إلى لغة عضوية بين أقسام الطبقة العاملة. وبالتالي، يبدأ الناس في التعرف على الصراع الطبقي من منظور طائفي.

هذا ما يشكل تهديدا كبيرا أو تدميرا محتملا لنسيج حركات الطبقة العاملة، وتنامي التيارات الثورية وكل ما شابه، لأنها تسمح بتفسير الأزمة والمشاكل والتناقضات التي كانت موجودة بلغة طائفية بدلا من لغة طبقية. وهناك فخ في هذا لأن الفكرة السائدة هي كيف يمكن هزيمة الطائفية من خلال تبني هوية وطنية والسعي إلى مشروع وطني أو قومية. كما ذكرت من قبل، وإذا نظرنا بشكل أعمق، فإن مشكلة العلمانية ترجع بشكل جزئي إلى فشل الفكرة، وفشل أسطورة القومية العربية. عندما أنشئت فكرة القومية العربية، كان المشروع الكولونيالي قد قسم المنطقة إلى مناطق مختلفة، ولكن فيما بعد تبنت الدول القومية هذه التقسيمات.

فرفض حافظ الأسد دعم المقاومة الفلسطينية في الأردن، عندما هاجمها الجيش الأردني قائلا إن هذا قد يجر سوريا إلى حرب مع الاحتلال. تماما كما حصل في لبنان حيث طردت المقاومة الفلسطينية من لبنان للحفاظ على وحدة كيان لبنان نفسه.

وفي الأردن، نفس الأمر، دمجت الهوية الفلسطينية داخل الكيان الأردني تحت شعار الأردن أولا. وهكذا إذاً، حيث منسوب القومية مرتفع جدا في السعودية التي تضع تصنيفات للعمال فيها، بحيث لا يُسمح لك بنيل جنسية البلد على سبيل المثال. في إيران، هناك تطور للقومية الإيرانية التي هي قوية بالفعل. إنها مندمجة مع القومية الشيعية في نفس الوقت. وحتى بعض المعارضة الإيرانية، تتبنى سياسات قومية إيرانية عنصرية تجاه العرب، تشبه في بعض منها الصهيونية.

وإذا نظرنا مثلا إلى مصر فسنجد الكثير من الخطاب القومي كذلك، على الرغم من اختلاف منظوره مقارنة بالمناطق الشرقية من العالم العربي، ولكن ما زال هناك هذا الارتباط بين القومية والهويات السنية أو الطائفية.

هذا هو السياق الأساسي لكيفية حصول الانقسام انطلاقا من اللغة والسياسة الطائفية. ولكن كيف تتطور هذه الأمور بالتفصيل؟ كيف يتبنى الناس أيديولوجية طائفية أو خطاب طائفي؟ علينا النظر عن كثب إلى التناقضات التي تحدث داخل المجتمعات العربية.

في الستينيات، كان معظم سكان المنطقة يعيشون في الريف، وكانت نسبتهم مرتفعة، وسجلت في الوقت عينه هجرة كبيرة في نفس الفترة وحتى الثمانينات. في التسعينيات، سجل اندفاع كبير للسكان نحو المدن.

أعتقد أن كريس هارمان قد شرح هذا الأمر بشكل جيد عندما تحدث عن التيارات الإسلامية، حيث ترك الفلاحون العمل الزراعي وأدواته التي اعتادوا على العمل بواسطتها لمئات السنوات، ثم ذهبوا مباشرة للعمل في المصانع أو باتوا يعملون كسائقي سيارات أجرة أو أصحاب متاجر، وما شابه. أي دون المرور بنفس المراحل التي مر بها العمال في أوروبا على سبيل المثال عبر عقود ومئات السنوات من التحول الفعلي، حتى من ناحية الأفكار، والآليات والانضباط تجاه المدينة والمراكز المُدنية. لذلك ما حصل هو جزء مما سأسميه صدمة ثقافية.

فعلى سبيل المثال، لقد حصلت مثل تلك الصدمة في التاريخ على المستوى الآسيوي بشكل عام، والسوري على نحو خاص، فعندما غادر العديد من الفلاحين جبل لبنان في ستينيات القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، فعلوا ذلك لأنهم لا يريدون أن يكونوا عمالا لا يملكون أي أرض. كانت فكرة فقدان الملكية، ملكية الأرض، والتحول إلى عمال داخل المصانع بمثابة هجوم على كرامتهم. لذلك سافر العديد منهم، إذ هاجر ثلثا السكان من جبل لبنان في تلك المرحلة، وتلك كانت الموجة الأولى من الهجرة. الأمر عينه حصل في سوريا وفي أماكن أخرى عديدة، وعندما لم تنجح هذه الخطة عاد الكثيرون.

لقد عادوا محملين بصدمة أخرى وهي رأس المال الأوروبي والأميركي في نفس الوقت. لذلك عادوا إلى المدن حيث ظهرت تناقضات كبيرة وجديدة لأن المدن نفسها قد تطورت في المنطقة [خلال غيابهم]. على الرغم من أنهم الآن باتوا في دولة رأسمالية، لكن لم يكن لديهم أي خدمات اجتماعية أو دولة رفاهية، كل هذه الأمور التي كانت هدفا طبقيا في بلدان أخرى في أوروبا مثلا، حيث كانت الطبقة العاملة تناضل من أجل تحقيقها، بهذا المعنى هذه الدولة [دولة الرفاه] لم تكن موجودة وقتها.

فبذلك تكون قد بنيت دولة رأسمالية المتضمنة لطبقة عاملة ضعيفة جدا، خلال تلك العملية، التي سمحت ببروز برجوازية وطنية، والتي، وعلى الرغم من تبنيها خطابا مناهضا للكولونيالية، كانت تعمل في نفس الوقت مع الأخيرة والإمبريالية وهذا ما سمح لها في الواقع بإضعاف الطبقة العاملة بشكل أفعل وخلق المزيد والمزيد من التناقضات داخل المجتمع.

توسعت الضواحي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وفي الوقت عينه لدينا برجوازية صغيرة كبيرة جدا موجودة بسبب نقص الاستثمارات من جانب الدولة أو من رأس المال في القطاعات الضرورية.

على سبيل المثال، هناك المواصلات، حيث قطاع السيارات كبير جدا والقائم على الاستيراد، ولكن استثمارات الدولة في مجال النقل العام قليلة جدا [فضلا عن خصخصته أو رفع أسعاره]. كما تسجل المنطقة نقصا في الاستثمار بالتعليم بالمقابل، ترتفع نسبة المدارس الخاصة.

هذه المراكز المُدنية تعاني من الكثير من هذه التناقضات، ويحاول الناس إيجاد معنى للأخيرة، خاصة وأنهم يعيشون في مدينة واسعة، وهذا أمر جديد بالنسبة لهم.

إننا نتحدث عن ستين أو سبعين سنة من العيش في المدينة، في حين الارتباط بالقرى والمراكز الريفية والقرى والتقاليد انقطع بسرعة كبيرة، وهذا الأمر تسارع بشكل متزايد بسبب الحروب الأهلية والاحتلال والأزمة الاقتصادية، وقد حصل كل ذلك في الـ 30 أو الـ 40 سنة الماضية. إن هذه التناقضات التي حصلت هي لأن الناس حاولوا البحث عن مركز ثقل، يمكنه أن يمنحهم إحساسا حقيقيا بهذه الأشياء.

وهنا يأتي دور المؤسسات الدينية ومنظمات العمل الخيري التي توجه الأموال الآتية من البرجوازية الكبرى نحو بناء المساجد والمراكز الدينية في لبنان أو سوريا في مناطق مختلفة. وبالتالي تصبح المنافسة بين رأس المال الإقليمي منافسة بين المجتمعات على الأرض.

وهذا أمر بالغ الأهمية النظر فيه لأن الشعور العام الذي نتعامل به مع الامبريالية هو أنه لدينا الولايات المتحدة،

وكل ما عداها هو مضطهد. إن نظرنا إلى المسألة عن كثب، سنرى أن رأس المال الإقليمي يصدر رأس ماله ويحاول الاستفادة من هذه التناقضات لتطوير سياسات وثقافات عدوانية أو يمينية داخل هذه المنطقة. إن المنافسة على قمة المجتمع، المنافسة بين البرجوازية الرأسمالية، باتت أكثر شبها بالمنافسة العضوية بين الناس على الأرض.

وإذا نظرنا عن كثب كذلك إلى الخطابات الطائفية، فنجد أنها لا علاقة لها بالإنجيل أو بالقرآن. فإذا تحدثنا عن الخطابات الشعبية حول الطائفية، فهي تتعلق غالبا بالطبقة. عندما نتحدث عن كرامة السنة، ونتحدث عن اضطهاد المسيحيين وعن إقصاء الشيعة. كل هذه الأشياء إذا تأملنا مصطلحات مثل الإقصاء والكرامة والاضطهاد، فهي تدل على معنى واحد. وهي ليست مقتصرة على جماعة دون أخرى.

ولكن ما يحصل هو أن البرجوازية الوطنية والطبقة الحاكمة تضع بشكل مباشر التعبير الطبقي إلى جانب الهوية الطائفية. بالتالي يصبح هذا التعبير يقتصر على هذه الجماعة المحددة، ولا يحق للآخرين الحديث عن الاضطهاد، إنما عليهم الحديث عن الإقصاء، والآخرون عليهم الحديث عن الكرامة وسوى ذلك. بهذه الطريقة تؤطر السياسة الطبقية بسردية طائفية.

وهذا ما يسمح بالانتقال من مساحة توحيدية في التعبير عن حال طبقة في وجه الدولة والبرجوازية نحو المنافسة داخل الطبقة العاملة وبين المضطهدين.
إنها في الواقع تشبه إلى حد كبير فكرة ما بات شائعاً اليوم باسم التقاطعية. بحيث يتحول النضال بعيدا عن بنية القمع، ويتحول الأمر إلى نزاعات بين الناشطين حول من يحظى بامتيازات أو من يتعرض للقمع أكثر.

إن تطوير فكرة أو أسطورة حول القمع باعتبار يمكن قياسه في جدول إحصائي، دون النظر فعليا إلى التجربة الإنسانية لمجتمع بأكمله يعيش هذه العلاقات والتناقضات من القمع، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير المزيد من الاستياء من هذا الواقع.
بالتزامن مع ذلك، دون تدخل قوة ثورية داخل المجتمع، فإن ذلك يترك المجال لتفسير هذه التناقضات ضمن مصطلحات طائفية.
وهذا بالضبط ما حصل بين التحول من المقاومة العربية القومية ضد الكولونيالية إلى المقاومة الإسلامية ضد الكولونيالية.

إن هزيمة المشروع القومي العربي في تحقيق الاستقلال الحقيقي داخل الدول العربية والتحرر بشكل خاص جعلنا نحتاج إلى طريقة مختلفة لتقديم الأشياء ومواجهتها وخلق انضباط أفضل في مواجهتها. وهذا بالضبط ما حصل في لبنان مع بروز حزب الله، صعود حماس في فلسطين، أو جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي استعملت قضية فلسطين، بحيث تكون هذه العناصر المعارضة الحجة المهيمنة ضد الدولة، وهذا ما تحتاجه الطبقة الحاكمة بالضبط.

ولكن الآن بعد ثورات عام 2011، هذا الأمر لا يشكل أزمة للمشروع القومي المهيمن في الدول العربية بشكل رئيس، إنما يشكل أيضا أزمة لهذه الحركات الإسلامية وهذه الحركات الطائفية في الوقت عينه.
وقد رأينا كمية التناقضات الموجودة داخل المجتمع، فجماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال في مصر واجهت الكثير من الاستياء والهجوم من الناس ضد حكم محمد مرسي. حماس في غزة والطريقة التي تحكم بها أدت كذلك إلى الكثير من الاستياء ضدها. وكذلك مع تدخل حزب الله في سوريا.

وفي الوقت عينه أعلن تنظيم الدولة الإسلامية عن الخليفة الجديد- أنتم تعلمون أنه بات لدينا خليفة جديد الآن (ضحك). فكانت ردة الفعل الأولى من معظم الناس إذا استطعنا أن نرى ذلك هو السخرية. هذه درجة شدتها، وهذه هي درجة اغترابها عن الواقع.
ولكن في الوقت عينه، إذا نظرنا إلى الكيفية التي قد يتمكن فيها تنظيم الدولة الإسلامية من تجنيد هذا العدد من الناس، فهناك الكثير من التقارير حول رفع أجور المقاتلين من 200 إلى 400، الأمر الذي جذب الكثير من المقاتلين من المجموعات المسلحة الأخرى.
هكذا يوفر الفقر والبطالة غياب الدخل والتفاوتات الاجتماعية الكبيرة أرضية لتطور مثل هذه المجموعات. وردود فعل اليسار من جانب واحد تصبح في الأساس طائفية كذلك، لأنها ترفض كل التناقضات أو المشاكل أو السياقات التي أدت فعليا إلى ولادة هذه التنظيمات، كما أنه يضعها في سياق مؤامرة امبريالية، كما لو أن تنظيم الدولة الإسلامية جاء من فراغ وأسقط على سياقنا. من الجانب الآخر، لدينا الأنظمة دون أن يلحظ «اليسار» أن الأزمة التي تعيشها الأنظمة هي في الواقع الأرضية التي طورت مثل هذه الأشياء «داعش». ولكن ليس فقط داعش هو المشكلة، يمكن أن تتطور مجموعات أخرى أو ثقافات أخرى أو لغات أخرى أو سياسات مماثلة في هذا المعنى وتتحول إلى صراعات مجتمعية. وهذا فعلا ما حصل، على سبيل المثال، في بداية انتفاضة فلاحية في جبل لبنان وأخرى في سوريا وأماكن مختلفة. والانتفاضة كان زعيمها الفلاح طانيوس شاهين، وكانت تضم فلاحين من مختلف الطوائف. وكانت الرغبة أن يكون المطلب الرئيس أن تكون الدولة علمانية- لم يستعملوا كلمة علمانية ولكن لم يستعملوا الدين كمحرك لتلك الانتفاضة. وبالفعل، يمكن قراءة وثائق تاريخية موقعة من شخصيات دينية، وفعاليات محلية، أعلنت فيها عدم مواجهة بعضها البعض، إنما الاتحاد ضد الإقطاعيين.

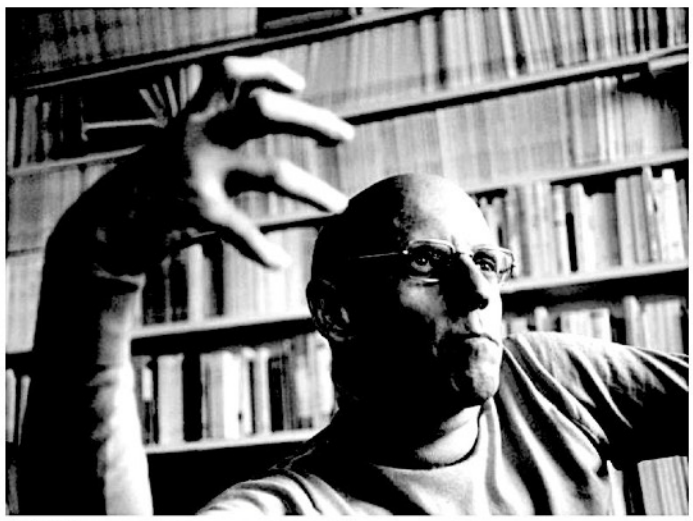

السبعينيات لبنان كانت ما باتت تسمى الأسطورة الوطنية في لبنان هي أنه قبل الحرب الأهلية كان الجميع يعيش بسلام. وهو سلام وهمي لأنه تحت رداء صارم من الدولة، الذي يسمح ويمنع كما يشاء، ويفرض حظر التجول وكل هذه الأمور. ولكن الفكرة هي أنه عندما واجه اليسار هذه الأمور بدأت الدولة في استعمال الخطاب الديني والطائفي. المشكلة التي وقع فيها اليسار هي إعادة توظيف هذا المسار «مسار خطاب الدولة» كحجة مضادة، أي، كما قلت سابقا، مواجهة دين الظالمين بدين المظلومين.
من ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى الوراء، في ستينيات القرن التاسع عشر، حصلت ولكن ما حصل، هو أن الكنيسة والإقطاعيين قالوا «للفلاحين» أنتم ستهزمون المسيحيين في الشرق الأوسط لأننا نواجه غالبية من المسلمين. مع الوقت، ومع تدخل والسلطنة العثمانية والكولونيالية، تحول خطاب انتفاضة الفلاحين إلى القول، نحن في الواقع نحمي المسيحيين ضد طغيان الإقطاعيين. وفي نهاية المطاف، تطيفت الانتفاضة، وباتت انتفاضة مسيحية. لأنه في الوقت عينه، لديك المجتمعات الأخرى، التي كانت خائفة من انتقام أسيادها الإقطاعيين الذين كان ولاءهم للعثمانيين أو للفرنسيين. وهذا إذا ما قارناه الآن بما يقوله بشار الأسد، على سبيل المثال، في سوريا أو ما يقوله المالكي في العراق، أو ما

بؤس فلسفة ما بعد الحداثة

اعداد الرفيق
احمد عسيلي

شهدنا في السنوات العشرين الأخيرة صعود سريع لأفكار ما بعد الحداثة، و التي تكتسب يوماً بعد يوم أرضاً جديدة في الأوساط الأكاديمية، و من خلال هذه الأوساط، تعبر إلى بقية المجالات في المجتمع، و أصبحت هذه الأفكار، تشكل جوهر النظريات «التقاطعية» و نظريات ما بعد «الإستعمار»، بل ووجدت هذه الأفكار لها مكانا حتى في أوساط اليسار الإصلاحي، و الاوساط البرجوازية، لا تكاد تمر فترة دون أن نشاهد أحد هؤلاء الذين يظهرون على الإعلام، متبجحين بهجومهم على هذه الفلسفة، على كلٍ عندما يأتي هذا الهجوم من التيار اليميني، يفقد كل أهميته، و يجب فضح هذا الهجوم و كشف حقيقته، فهو هجوم على اليسار ككل، و خاصة على الفئات الأكثر تعرضا للقمع، و لذلك، يجب أن نقدم نقد حقيقي لفلسفة الحداثة هذه، نقد من منظور يساري ثوري حقيقي، من أجل مصلحة النضال ضد الرأسمالية ،وهو ما سنقوم فيه في هذه المادة لكن دعونا أولاً نستعرض جذور الفلسفة ما بعد الحداثية و السياق التاريخي و السياسي الذي سمح بظهرها.

أصل ما بعد الحداثة:

أدى الصعود المتمكن للقوى البرجوازية بين القرنين السادس عشر و التاسع عشر، إلى بروز فلاسفة عظماء، مثل ديكارت و سبينوزا و لايبنتز و لوك و كانط، بالإضافة طبعاً إلى الماديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر، و بعيداً عن التفاوتات بين هذه الفلسفات، فإنها عكست تفاؤل البرجوازية و ثقتها بقدرتها الذاتية، و قد كانت هذه الثقة لحد ما مبررة، خاصة في مرحلة صعودها، و التي لعبت فيها تلك البرجوازية دوراً تقدمياً، فمن خلال تدميرها للنظام الإقطاعي، مهدت الطريق لنمو غير مسبوق للقوى الإنتاجية، و بالتالي للثقافة، و هذا ما أكد عليه ماركس في «البيان الشيوعي»
لكن ماركس أكد أيضاً، أنه في مرحلة معينة، تتحول هيمنة البرجوازية، إلى عائق أمام تقدم القوى الإنتاجية، و هنا تصبح البرجوازية في هذه المرحلة، قوة مضادة للثورة، و هذا ما أصبح واضحاً منذ القرن التاسع عشر، ثم أصبح جلياً بشكل مخيف في مجزرة الحرب الإمبريالية ١٩١٤-١٩١٨، و قد انعكس هذا الوضع على الفلسفة البرجوازية التي تخلت عن تفاؤلها السابق و أغمضت عيناها عن الواقع الموحش لتتجه نحو تأملات ذاتية أو لغوية كما تجلت في الظاهراتية أو الوجودية و غيرها من تلك الفلسفات.
و مع ذلك، لم يفقد إرث الفلسفات البرجوازية الكبرى، فالماركسية «المادية الجدلية» هي امتداد لها، و تضرب جذورها في المادية الفرنسية، و جدلية هيغل، و لكن في نفس الوقت، تشكل الماركسية حالة نفي لهذه الفلسفات البرجوازية، لأنها سلاح في يد طبقة ثورية جديدة «الطبقة العاملة» في أعقاب الثورة الروسية عام ١٩١٧، كان تأثير الماركسية قوي جدا لدرجة حاز على تعاطف الكثير من مثقفي الطبقات الوسطى و البرجوازية «السوريالين خاصة» لكن انحراف الثورة الروسية الستاليني، ابتداء من منتصف عشرينيات القرن الماضي، أصاب الشيوعية الأممية بأكملها، و حول الماركسية «الرسمية» إلى خليط دوغمائي، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت السلطة الستالينية أقوى من أي وقت مضى،و بقيت النظرية الرسمية للأحزاب الشيوعية مثل ما كانت عليه قبل تلك الحرب، مجرد أداة للدفاع عن مصالح امتيازات البريوقراطيات الستالينية
هذا هو السياق العام الذي أدى لظهور فلسفة ما بعد الحداثة في ستينيات القرن العشرين، فقد شعرت شريحة من مثقفي اليسار (و لديهم أسبابهم بالطبع) بالنفور من الماركسية بصيغتها الرسمية، وبدأت بالبحث عن طريق جديد بين الستالينية من جهة و لا فلسفات البرجوازية من جهة أخرى، مع أنه لم يكن من الضروري البحث عن طريق جديد، كان يكفي العودة إلى الماركسية بصيغتها الأصلية، و لأن هؤلاء المثقفين لم يكونوا قادرين على اتخاذ هذه الخطوة، فقد طوروا فلسفة، بالرغم من مظهرها الراديكالي التغييري، فإنها تشكل تراجع كبيرا ،ليس عن الفلسفة الماركسية فقط بل حتى عن الفلسفة الهيغلية، نظرا لرفضهم مبدأ الديالكتيك، و قد عززت هزائم الحركات العمالية في السبعينات من ظهور هذه الفلسفات.

> **إن هزيمة المشروع القومي العربي في تحقيق الاستقلال الحقيقي داخل الدول العربية والتحرر بشكل خاص جعلنا نحتاج إلى طريقة مختلفة لتقديم الأشياء ومواجهتها وخلق انضباط أفضل في مواجهتها. وهذا بالضبط ما حصل في لبنان مع بروز حزب الله، صعود حماس في فلسطين، أو جماعة الإخوان المسلمين في مصر التي استعملت قضية فلسطين، بحيث تكون هذه العناصر المعارضة الحجة المهيمنة ضد الدولة، وهذا ما تحتاجه الطبقة الحاكمة بالضبط.**

جرت العادة على تصنيف بعض المثقفين على أنهم ما بعد حداثيين، مثل فوكو و دولوز، دريدا، ليوتار، بودريار، و بالرغم من أن أعمالهم ليست متجانسة تماما، لكن لن نتطرق لهذه الاختلافات في هذه المادة، و بالنهاية يتشاركون فيما بينهم ببعض الأفكار، و هو ما سنعمل على نقاشه ونقده هنا، وذلك من خلال الفصول التالية:

أولًا: مفهوم التاريخ

تتبنى فلسفة ما بعد الحداثة فكرة استحالة وجود علم حقيقي للتاريخ، ففي كتابه عن ميشيل فوكو، كتب المؤرخ بول فاين – و هو ما بعد حداثي بامتياز – «في الطبيعة الفيزيائية التي تفحصها العلوم الدقيقة، يظهر انتظام في الخطاب العلمي، لكن وعلى النقيض من ذلك، لا يوجد في العلوم الإنسانية، و لا يمكن أن يوجد إلا حالات فردية في كل لحظة تاريخية، لأن مسار البشرية بلا أساس ولا رسالة و لا جدلية تنظمه ففي كل عصر لا نجد إلا فوضى من الحالات الفردية العشوائية الناتج أساسا عن ترابط فوضى سابقة»
هنا بالطبع بقصد المؤلف الماركسية ،فلقد أسس ماركس علما للتاريخ، هو المادية التاريخية، و أثبت في علمه هذا أن تطور وسائل الإنتاج هو محرك التاريخ، و صلاحية أي نظام اقتصادي أو اجتماعي، تتحدد بقدرته على تطوير وسائل الإنتاج (التكنولوجيا، العلم، إنتاجية العامل البشري) و عندما يشكل نظام معين، بعلاقات إنتاجه و بنيته الفوقية السياسية و القانونية، عائق أمام تطور قوى الإنتاج، فإنه يقع في أزمة لا حل لها، لهذا السبب اجتاحت البرجوازية الصاعدة النظام الإقطاعي و تغلبت عليه، وللسبب نفسه، تهدد الطبق العاملة النظام الرأسمالي ،تشكل جدلية قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الخيط الناظم الذي يتيح لنا فهم مسار التاريخ، بل و التنبؤ به، مما يتيح لنا التدخل في هذه المسارات.

كيف يحاول ما بعد الحداثيون دحض المادية التاريخية؟

ينسبون إلى ماركس، مفهوم هيغل للتاريخ، و هو مفهوم غائي، يفترض وجود «نهاية للتاريخ» أي بمعنى غاية له، موجودة هذه

الغاية في بدايته، ففي فلسفة هيغل، تكون المرحله النهائية لـــــــــلمعرفة المطلقة، تكمن فعلاً منذ البداية في «الفكرة المطلقة» التي تنكر تدرك نفسها و تنكرها في التاريخ، لتعود إلى ذاتها في نهاية المطاف لكـــــــــن وخلافا لما يؤكده الكثير من فلاسفة ما بعد الحداثة ، فإن هذا ليس هو المفهوم الماركسي للتاريخ، فقد وضع ماركس جدلية هيغل على أسس مادية، و هذا ما يغير كل شيء نعم في التاريخ هناك خيط ناظم و قوانين تتيح لنا فهم مساره ، لكن لا توجد لا «فكرة مطلقة» و لا غاية محددة سلفاً لهذا المسار، نعم تتيح لنا الماركسية التنبؤ بالإتجاهات و الأحداث التاريخية ، لكن لا شيء مكتوب مسبقا ، و هذا واضح في مقولة روزا لوكسمبورغ «الاشتراكية أو البربرية»، و يجب أن نشير هنا أنه في الستينات، كان المنظرون الستالينيون يخلطون أيضاً بين مفهوم ماركس و مفهوم هيغل للتاريخ، وقد استعانوا بهذا الخلط لتبرير أشياء كثيرة فقد أصبحت البيروقراطية و خيانة قيادة الحزب «لحظات ضرورية» بل و ايجابية في الجدلية الكبرى للتاريخ، و لا مجال للاعتراض أبداً..هنا في هذه الحقبة، لم يعرف فلاسفة ما بعد الحداثة «و لم يرغبوا بالمعرفة أصلا» بالماركسية الحقيقية، فقد رفضوا بكل بساطة المادية التاريخية، و لـــــم يحاولوا أن يبحثوا عن خيط ناظم لحركة التاريخ، وبالتالي لم يستوعبوه، بل وأعلنوا بكل بساطة أن التاريخ مجرد سلسلة فوضى الحوادث الفردية.

ثانياً : المثالية

بالنسبة للماركسيين ، إن تحليل معطيات معطيات أي مجتمع ، تتطلب دراسة معمقة لقاعدته الإقتصادية و لبنيته الفوقية ، و التفاعلات المتبادلة بينها، و كذلك بين مختلف عناصر البنية الفوقية «مثل النضال الإجتماعي، الأحزاب و النقابات المهنية» و هذا يتطلب منهج جدلي، لكي يحدد في لحظة تاريخية معينة العوامل الأساسية في تلك التحركات، هي بالتأكيد مهمة شاقة مثل أي علم يستحق هذا الأسم لكن الأمور بالنسبة لما بعد الحداثيين فهي أبسط بكثير، فقد اختزلوا التاريخ إلى مجرد سلسلة من فوضى الحالات الفردية، تتمثل مهمتهم فقط في ربط تلك الحالات معا بما يرونه هم مناسبا ، و لأنهم أهملوا وجود أي قانون أو خيط ناظم، لذلك أمكنهم أيضاً إهمال وجود أي علاقات إنتاج تشكل القاعدة المادية للبناء التاريخي بأجمعه لذلك سيقعون حتماً في فخ المثالية الفلسفية في هذا السياق، يعتبر ميشيل فوكو، ربما الأكثر واقعية «على الأقل في بعض كتبه»، فمعظم كتاباته تبحث في تاريخ النظام العقابي، و دور المؤسسات النفسية و الوثائق التشريعية والإدارية وما إلى ذلك في التعامل الاجتماعي مع الجريمة والجنون كل هذا مثير للاهتمام بالتأكيد، لكنها تبقى قراءة ناقصة في ظل غياب تحليل شامل للديناميكيات الاقتصادية والسياسية التي حددت تطور تلك العوامل الإجتماعية في هذا التعامل، فبدلاً من التحليل المادي، أعطانا تعميمات مبنية على مفهومـــــــــي الخطاب والممارسات ، كمبادىء تفسيرية ، لكن من أين تأتي تلك الخطابات و التفسيرات ؟ الماركسيون يجيبون في التحليل الأخير بأنها تنبع من علاقات الإنتاج، أي من بنية الطبقات في المجتمع لن نقول أن كتابة تاريخ ماركسي للنظام العقابي أو المؤسسات النفسية سيكون سهلا ، لكن المشكلة أن فوكو ينفي بالأصل ضرورة ذلك فهو يخبرنا بأن (هناك خطابات كهذه و ممارسات كهذه ، وهذا كل شيء) فهو لا يخبرنا كيف أن خطاب ما يخلف خطاب آخر ، بل يتجاهل هذا السؤال تماما و كأن لا صلة له بالموضوع .

لنأخذ مثال آخر من كتاب «الكلمات والأشياء»، يحاول هنا فوكو تتبع تاريخ العلوم في أوروبا منذ عصر النهضة، من منظر تعاقب «الإبستمات» و هو مصطلح يشير بشكل عام إلى «ظروف الخطاب» العلمي في عصر محدد، لكن في هذا الكتاب، تغيب القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية لتاريخ العلوم، و هذا أدى إلى استنتاجات عبثية تافهة كما في الأسطر التالية

«على المستوى العميق للمعرفة الغربية، لم تحدث الماركسية أي قطيعة حقيقية، بل وجدت مكانها بسهولة كشخصية مكتملة بكل هدوء، فقد وجدت مكانا لها بكل سهولة داخل نسق ابستمولوجي استقبلها بكل ترحاب، فالماركسية في فكر القرن التاسع عشر، كانت مثل السمكة في الماء، بمعنى آخر، أنها ستتوقف عن التنفس إذا خرجت من ذلك السياق».

لا يسعنا إلا الابتسام عند قراءة هذه السطور التي تحدث بها فوكو عن الاستقبال الحار للماركسية في القرن التاسع عشر، فالاستقبال الجليدي «على أقل تقدير» الذي حظي به ماركس و رفاقه و كل من ناضل من أجل الاشتراكية معروف جدا، لكن الأهم من هذا، أن الماركسية توقفت عن التنفس خارج القرن التاسع عشر، التي أدت

إليها فلسفة فوكو المثالية، فحيوية الماركسية لا تعتمد على نسق ابستمولوجي مبهم، بل تنبع بالتحليل الاخير من علاقات الإنتاج الرأسمالية نفسها أي علاقات الطبقات التي حددت بزوغ الماركسية، و طالما لم يتم الاطاحة بالرأسمالية ، ستبقى الماركسية أقوى سلاح تمتلكه الطبقة العاملة في العالم للقضاء على هذا النظام، و أي سلاح آخر لن يحل محل الماركسية ربما تكون الماركسية الرسمية بصيغتها الستالينية التي اطلع عليها فوكو في التسعينات قد توقفت فعلا عن التنفس ، لكن هذا لم يكن نتيجة «نسق ابستمولوجي» جديد، بل نتيجة الانحطاط البيروقراطي للثورة الروسية ، و تأثير هذا الانحطاط السلبي على الحركة الشيوعية العالمية، فداخل الحركة العمالية ، تم تهميش الماركسية الأصلية لكنها لم تفقد شيء من حيويتها العلمية، لقد كانت و ما زالت تتنفس بكامل رئتيها.

ثالثاً: النسبية و اللاعقلانية

يضاف إلى هذه المثالية الفلسفية ، نزعة نسبية ذات تأثير رجعي واضح ، فالنسبة لما بعد الحداثيين ، ليس التاريخ مجرد سلسلة من «فوضى الحالات الفردية» فقط، بل لا يوجد أي معيار موضوعي يسمح لنا بالحكم على نظام اقتصاديا أو اجتماعي بأنه يمثل تقدما على نظام آخر، أي بمعنى آخر، جميع العصور و جميع الأنظمة متساوية، و التقديم ليس سوى فكرة قديمة لعقلانية وهمية و قمعية، أي يميل ما بعد الحداثيون بوضوح إلى شكل من أشكال اللاعقلانية، حتى لو كانوا يناقضون أنفسهم باستمرار، لأنه حتى للحكم على ترهاتهم، لا بد من حد أدنى من العقلانية و المنطق، و بالرغم من أنهم يدينون التعميمات،لكنهم لا يتوقفون عن صياغتها، و هي تعميمات مبهمة و عشوائية يرفض الماركسيون هذه النسبية ، و هذه اللاعقلانية، لأن تاريخ البشرية شهد تقدما هائلا، و معيار هذا التقدم ليس ذاتيا بل موضوعي ، هو نمو قوى الإنتاج، بالتأكيد رافق هذا التقدم حروب و استغلال و قمع، من جميع الأنواع، لكنه و رغم ذلك سمح بتطور هائل في الثقافة و العلم و التكنولوجيا، و هذا ما يشكل الشرط الضروري لبدء مرحلة جديدة من التاريخ ، أي الانتقال إلى مجتمع بلا طبقات بلا قمع لا استغلال و من هذا المنظور، يمكن وصف كل ما يعزز النضال من أجل الثورة الاشتراكية بأنه تقدمي ، و كل ما يعيقه هو رجعي ، بالطبع في خضم التناقضات السياسية و الاجتماعية ، ليس من السهل دائما التمييز بين ما هو تقدمي و ما هو رجعي ، لكن على الأقل يملك الماركسيون معيار موضوعي قائم على أسس علمية لنأخذ مثال الامبريالية ، يدعم الماركسيون في كل أنحاء العالم النضال ضد الامبريالية ، و ضد كل أشكال القمع القومي ، لأنه هذا جزء لا يتجزأ من النضال ضد الرأسمالية ، يختلف هذا الوضع تماما في نظريات ما بعد الاستعمار ، التي تستلهم من النسبية و اللاعقلانية فلسفتهم ما بعد الحداثية ،

> **ولكن الآن بعد ثورات عام 2011، هذا الأمر لا يشكل أزمة للمشروع القومي المهيمن في الدول العربية بشكل رئيس، إنما يشكل أيضا أزمة لهذه الحركات الإسلامية وهذه الحركات الطائفية في الوقت عينه.**
>
> **وقد رأينا كمية التناقضات الموجودة داخل المجتمع، فجماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال في مصر واجهت الكثير من الاستياء والهجوم من الناس ضد حكم محمد مرسي. حماس في غزة والطريقة التي تحكم بها أدت كذلك إلى الكثير من الاستياء ضدها. وكذلك مع تدخل حزب الله في سوريا.**

فالنسبة لهم ليس كل الأنظمة متساوية فقط ، بل إن العقلانية الغربية غير فعالة في الشرق ، و الأسوأ من ذلك أنهم يعتبرونها عقلانية قمعية، و بالتالي يجب ألا يتدخل العمال في بلدان الإمبريالية الغربية ، بما يحدث في الشرق ، التي تقمعها تلك القوى الغربية ،لأنهم لا يستطيعون فهم أي شيء عنه ، غالبا ما ينتهي كل هذا الكلام الفارغ بتمجيد الحكومات الأكثر رجعية في البلدان التي تهيمن عليها الامبريالية ، لأنهم يقولون أن هذا على الأقل «تقاليدنا» و «حكوماتنا»، إلى هذا المستنقع وصلت الأمور ببعض ناشطي ما بعد الحداثة.

نقد العقلانية الغربية يقصدون بها غالبا نقد الماركسية ، فأفكار الألماني كارل ماركس غير فعالة بل و قمعية خارج الغرب، و لدحض هذه السخافة يكفي طرح السؤال التالي :

لماذا لا تسمح لنا الماركسية التي تحلل و تحارب الرأسمالية في الغرب بتحليل و محاربة الرأسمالية في الشرق ؟

لن نجد أي جواب في فلسفة ما بعد الحداثة عن هذا السؤال.

رابعاً: تجزئة النضالات

نجد نفس المسلمات الفلسفية و نفس النتائج الرجعية لدى منظري و ناشطي التقاطعية و ما بعد الاستعمار ، فبدلا من وتوحيد جميع المستغلين و المستضعفين ، في نضال مشترك ضد الرأسمالية ، يجزئون النضال إلى عدد لا يحصى من النضالات د

فلكل شكل من أشكال القمع نضالاته ، و التي تقتصر على هؤلاء الذين يتعرضون له ، فالنسبة لهم البيض لا يستطيعون فهم القمع الذي يتعرض له السود، و الرجال لا يستطيعون فهم القمع الذي تتعرض له النساء ، والمغايرون لا يستطيعون فهم القمع الذي يتعرض له المثليين و هكذا لا يمكن تصور الا تحالفات مؤقتة بين الفئات التي تتعرض للقمع ، و هذا يلغي إمكانية وجود نضال مشترك وموحد للجماهير المقموعة ، البرجوازية بالطبع ترحب بهذا المشهد من تجزئة النضال ، في نفس الوقت الذي يسعى فيه اليمين المتطرف للعنصرية وكراهية النساء و المثلية، الماركسيون ينضالون كل كل أشكال القمع، بما في ذلك بالتأكيد عندما يمارس عمال قمع عمال آخرين، لكننا نعارض كل ما يجزء نضالنا و كل ما يقسم الطبقة العاملة، ذات ذريعة مكافحة القمع ، فنحن لن ننتصر إلا بتوحيد جميع الجهود ، نحن ندرك أنه يجب محاربة كل أشكال القمع و منذ اليوم ، لكن هذا يجب أن يكون جزء لا يتجزأ من النضال ضد الرأسمالية و يجب أن يتم بطريقة تعزز وحدة طبقتنا في نضالها ضد البرجوازية .

في غياب منظور طبقي يخضع مكافحة القمع لضرورة توحيد نضال الجماهير ، وقع الحراك التقاطعي في الممارسات الرجعية ، فعلى سبيل المثال ، خلال التعبئة ضد قمع السود ، يرفض التقاطعيون مشاركة الرجل الأبيض فقط لأنه ابيض بحجة أنه لديه امتيازات ، وهذا ليس مبالغة ، بل ممارسات يومية في ذاك الحراك وهو ما يؤدي دوما إلى شجارات و صراعات مستمرة فيما بينهم.

خامساً : السلطة ، الدولة ، الحزب

تحدثنا سابقا عن غياب المنظور الطبقي في الفكر التقاطعي ما بعد الحداثي ، لكن يجب أن نكون ربما أكثر دقة لنقول أن هذه الفلسفة تعبر عن وجهة نظر طبقية ، وهي وجهة نظر البرجوازية الصغيرة ، المتناقضة بطبعها ، و التي هي عالقة بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي (البرجوازية والطبقة العاملة) لأن المثقف ما بعد الحداثي غير قادر على ربط مصيره بمصير الطبقة العاملة د لذلك يرفض الأساليب و البرامج الثورية للنضال من أجل التحول الاشتراكي للمجتمع لنأخذ مثال مسألة الدولة : تؤكد الماركسية على أنه يجب على العمال الاستيلاء على السلطة ، و تحطيم جهاز الدولة البرجوازية ، و استبداله بالدولة العمالية (البروليتاريا طبقة حاكمة) كما أكد ماركس ، و قد أكدت تجربة ال١٥٠ عاما الماضية ، أن العمال لا يستطيعون الوصول للسلطة و الحفاظ عليها إذا لم يكن لديهم حزب ثوري قوي منضبط بما فيه الكفاية أما ما بعد الحداثيون، فيتجاهلون هذه الدروس التاريخية القيمة ، و يقدمون بدلا من ذلك نظرية مجردة تماما من السلطة ، فهم يقولون بأنه لا حاجة للوصول للسلطة و لا حاجة لدولة عمالية و لا حاجة لحزب ثوري ، لأن كل هذا من الاستراتيجية الماركسية القديمة التي يجب استبدالها بنضالات محلية و لا مركزية بل و مفككة.